



عمان في : ٢٠١١/٤/١٩
الرقم : ٢٤١/دأس/١٣/د

ASSEMBLY DECISION - ARBK - ١٩٧٤/٢١

السادة هيئة الأوراق المالية المحترم

عمان - الأردن

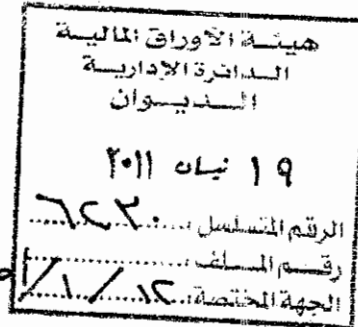
(١)

تحية واحتراماً،

نرفق لكم طيه صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والثمانين لمساهمي البنك العربي ش.م.ع المنعقد في عمان بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ مصدق حسب الأصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

ايمن السحار
مدير دائرة أمانة السر



الانتهى
البورصة
٤/١٩

مرققات/

اس / س

200.441) 25. 11. 1971

ب - نظم جدول حضور آلي سُجِّل فيه أسماء المساهمين الذين حضروا الاجتماع وعدد الأصوات التي يحملها كل منهم أصلًا ووكالة ، كما أُعطي كل مساهم بطاقة دخول للاجتماع مُبينًا فيها عدد الأصوات التي يحملها أصلًا ووكالة مُوقعة من مندوبي مراقب عام الشركات وممهرة بخاتم الشركة .

ج - ترأس الاجتماع السيد "محمد عبد الحميد" عبد المجيد شومان / رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة :-

- صبيح طاهر المصري
 - صالح بن سعد المهنا / ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية
 - ابراهيم عز الدين / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
 - سمير فرحان قعوار
 - رياض برهان كمال
 - وهبه عبد الله تماري
 - خالد الإيراني / ممثل مؤسسة عبد الحميد شومان
 - دينا "محمد عبد الحميد" شومان
- واعتذر عن الحضور السيدة نازك عوده الحريري والسيد محمد الحريري .

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من السيد مراقب عام الشركات إعلان النصاب القانوني للاجتماع .

قال السيد مراقب عام الشركات :

يسعدني ويشرفني أن أحضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركتكم التي ننمى لها النجاح والتوفيق لما فيه مصلحة الوطن .

وأعلن السيد مراقب عام الشركات أن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع بلغ ١٥٢ مساهماً من أصل مجموع قدره ٢١٢٤٧ مساهماً وهم يملكون ١٦٥ ٤٢٨ ١٢٧ سهماً أصلًا و ٩٠٧ ٢٠٨ ٢١٨ سهماً إنبابة ووكالة، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع أصلًا وإنبابة ووكالة ٣٩٥ ٦٣٧ ٠٤٥ سهماً أي بنسبة ٧٤ر٠٨٩% من مجموع عدد الأسهم المكونة لرأس المال البالغ ٥٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم، وحضر الاجتماع تسعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من أصل أحد عشر عضواً، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية متحققاً وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من نص المادة (١٧٠) من قانون الشركات، كما وحضر مدققوا الحسابات للبنك / السادة ديلويت اند-توش، علماً بأن البنك العربي قد أعلن عن موعد الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المطلوبة.

كما أعلن عن الدعوة للاجتماع في كل من :-

- صحيفتي الرأي والدستور ولأكثر من مرة بتاريخ ١٤ و ٢٠١١/٣/١٦ على التوالي .
- التلفزيون والإذاعة بتاريخ ٢٤ و ٢٠١١/٣/٢٧ .

هذا وقد تم توزيع الدعوات على جميع المساهمين بالبريد العادي وباليوم مقابل التوقيع بالاستلام وعن طريق فروع البنك العربي داخل وخارج المملكة بالبريد السريع.

كما قال السيد مراقب عام الشركات أنه بذلك يكون البنك العربي شريع قد نفذ جميع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ومنها المواد ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٦٩ و ١٧٠ ، كما قام بتوجيه الدعوة لكل من مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات خلال المدة القانونية. وبناء على ما تقدم واستناداً لأحكام قانون الشركات أعلن مراقب عام الشركات عن قانونية الجلسة وبأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، وطلب من السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة تعيين كاتب لهذه الجلسة ومراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة وقال: أرحب بالسادة الحضور ، وبالسيد مراقب عام الشركات ومراقبيه ، كما أرحب بكل من :-

- السيدة خلود السقاف / نائب محافظ البنك المركزي الأردني
- السيد جهاد الشرع / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- السيد عبد الله القحطاني / ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية
- السادة عمر الفاهوم، كريم النابلسي، عاصم حداد وشفيق بطشون / مدققي حسابات البنك

واستناداً لأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات أعين الدكتور غيث مسمار كاتباً لتدوين وقائع هذه الجلسة.

كما أعين كل من :-

- ١- السيد يوسف أسعد رضوان
- ٢- السيد عصام سلطي

مراقبين لفرز الأصوات .

بدأ السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة حديثه قائلاً :

أرحب بكم في إجتماعنا السنوي الحادي والثمانين لنستعرض معاً أهم أحداث العام ٢٠١٠، الذي حَقَلْ بمتغيرات وتحولات عديدة وصعبة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. فقد استمرت التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية بالتأثير على مختلف نواحي الحياة الإقتصادية والمالية في معظم دول العالم، كما استمرت دائرة الأزمة بالتوسع والانتشار لتزيد من الخسائر المترتبة على كل من الدول والمؤسسات، وتهدد بالمزيد من الفقر والبطالة لقطاعات متزايدة من الأفراد.

ولعل من أهم العوامل السلبية المؤثرة على أداء معظم الإقتصاديات الدولية خلال العام ٢٠١٠، تباطؤ معدلات النمو، وتدنّي القدرات الشرائية للأفراد، وتراجع أداء الأسواق المالية وتفاقم معدلات البطالة، بالإضافة لضعف حركة التجارة العالمية، وانخفاض الطلب الكلي، وتقلص الإستثمارات وتنامي الأعباء المالية للدول.

كما برزت خلال العام ٢٠١٠ أزمة الديون السيادية التي أثرت على عدد من الدول الأوروبية، وبشكل خاص كل من إيرلندا واليونان، مُذكِّرةً بعمق الأزمة العالمية وتشعُّب آثارها وإنعكاساتها على كافة المستويات، ومؤكدّة في الوقت نفسه الحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد للخروج ببيئة العمل والاستثمار من وضعها الراهن إلى دائرة التعافي والنشاط.

لقد بدأ جلياً خلال عام ٢٠١٠ مدى الحزم والجديّة التي أبداها العالم في التعامل مع واحدة من أصعب الأزمات المالية في التاريخ الإقتصادي، حيث تضاعفت الجهود العالمية من قبل الهيئات والمؤسسات والحكومات، وعلى كافة الأصعدة، لوضع الحلول المالية والاقتصادية، واتخاذ الإجراءات الإصلاحية من أجل تحفيز الاقتصاد العالمي وإعادةه إلى مساره، ومعالجة نواحي القصور والخلل بما يكفل تجنّب العالم مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

لقد استحوذت الصناعة المصرفية على نصيب وافر من الجهود الإصلاحية، وصولاً إلى درجة أكبر من التنظيم والشفافية والحاكمة الرشيدة والرقابة. ومن جانبها، بدأت البنوك بالتركيز مجدداً على أساسيات الصناعة المالية القائمة على التسليف للعملاء وفق سياسات إئتمانية سليمة، وطرق تقييم مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وتجنّب الدخول في عمليات ونشاطات ذات مخاطر عالية، والمحافظة في الوقت نفسه على نسب ملائمة لكفاية رأس المال. كما عملت البنوك على إجراء عمليات تنظيف واسعة لميزانياتها من خلال تكوين مخصصات كافية لمواجهة أية مخاطر أو خسائر محتملة والتحوط لها.

حضرات المساهمين الكرام ،،

كما تعلمون جميعاً، فإن البنك العربي يعمل في (٣٠) دولة ويمثل أكبر شبكة مصرفية عربية في العالم، وقد جاء تأثر البنك بالأزمة المالية العالمية إنعكاساً لتأثر إقتصاديات الدول المضيفة له بهذه الأزمة، ورغم صعوبة التحديات والتغيرات التي يمر بها العالم، إلا أن البنك العربي واصل مسيرة أدائه التي بدأها قبل ما يزيد عن ثمانين عاماً بكل ثقة واقتدار، وتمكّن من الإستمرار بالنمو في ظل ظروف صعبة للغاية، وذلك من خلال التزامه بالقيم التاريخية والمبادئ التي قام عليها، ومكنته من النجاح تحت مختلف الظروف.

فقد استمر البنك العربي بالعمل ضمن سياسات محافظة قامت على ما يلي:

- المحافظة على مستوى مرتفع من السيولة لدعم عمليات البنك، حيث وصلت نسبة السيولة في نهاية العام ٢٠١٠ إلى ٤٩%. كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع ٦٣%، الأمر الذي يعكس المستوى المرتفع لسيولة البنك، وهو أمر هام وحيوي على الرغم من ارتفاع كلفته وذلك في ظل ظروف اقتصادية عالمية صعبة.
- الالتزام بالمحافظة على نسبة مرتفعة ومريحة لكفاية رأس المال، حيث بلغت هذه النسبة في نهاية العام ١٥،١%، وبما يتجاوز الحدود المقررة من قبل لجنة Basel II البالغة ٨%، والبنك المركزي الأردني البالغة ١٢%، وباقي الجهات الرقابية المختصة.
- الاستمرار في تحسين عمليات وإجراءات وإدارة وقياس المخاطر وتطوير السياسات التسليفية والاستثمارية وطرق التقييم الائتماني.
- استمرار البنك في التركيز على عملائه وتعزيز مستوى الرضى لديهم، من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية لهم، وتحسين معدلات العائد المتحققة للمساهمين ورفع الكفاءة التشغيلية.

ضمن إطار تلك السياسات، قرر مجلس إدارة البنك أخذ مخصصات إضافية لقاء محفظة الديون غير العاملة وتحت المراقبة، وذلك بما يفوق النسب المفروضة من قبل السلطات الرقابية، وهو قرار استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية والتحوط لأية ظروف أو تغيرات إقتصادية غير مؤاتية قد تتحقق مستقبلاً. وستسهم هذه الخطوة في الحفاظ على هيكلية سليمة لمحفظة القروض بشكل ينسجم وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، ويتفق مع مبادئ الرصانة المصرفية، مع استمرار المتابعة الحثيثة لهذه القروض وفق سياسات البنك المتمثلة بالإجراءات القانونية اللازمة في هذا الخصوص، وبما يكفل الحفاظ على حقوق البنك ومساهمييه.

وتمثل هذه الخطوة السبب الرئيس في انخفاض صافي أرباح مجموعة البنك لعام ٢٠١٠ بحوالي ٤٦% وذلك مقارنة بالعام السابق، فقد جاء التراجع في صافي أرباح البنك متأثراً بقيام عدد من البنوك الحليفة بأخذ مخصصات إضافية زيادة عما تنص عليه متطلبات السلطات الرقابية في البلدان التي تعمل بها تلك البنوك. هذا وتجدر الإشارة إلى أن صافي الإيرادات التشغيلية لمجموعة البنك العربي قد نمت بنسبة ٣% خلال العام ٢٠١٠، وذلك بعد استثناء حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة لتصل إلى ١,٥٢٥ مليار وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون دولار أمريكي).

مساهمينا الكرام ،،

رغم تأثيره الواضح على صافي أرباح البنك، إلا أن قرار تكوين المخصصات قد أسهم في حفاظ البنك على تصنيفه الائتماني الرفيع، وذلك على الرغم من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث قامت وكالة Standard & Poor's خلال شهر كانون الأول للعام ٢٠١٠ بتأكيد تصنيفها الائتماني السابق لمجموعة البنك العربي عند مستوى A- مع مؤشر مستقر للتوقعات المستقبلية.

هذا وقد كانت السمعة المتميزة للبنك العربي على الصعيدين المحلي والعالمي، بالإضافة إلى سياساته المحافظة تجاه المخاطر وجودة التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، والكفاءة في إدارة ميزانيته، وجودة أصوله، ومثانة قاعدة رأس ماله، ومستويات السيولة المريحة فيه من ضمن المعايير التي اعتمدت عليها تلك المؤسسة الدولية المرموقة في تصنيفها للبنك بهذا المستوى.

وفي الوقت الذي نتعاطى فيه مع كافة المتغيرات والصعوبات التي نواجهها في كل الأسواق التي نعمل بها، ونحرص فيه على إدارة أعمالنا ونشاطاتنا بالشكل الأفضل، وبما يحمي مصالح مساهمينا وعملائنا، سنواصل العمل على تحقيق أفضل النتائج، والقيام بدورنا كملاذ آمن لاستثماراتكم وتعظيم مكاسبكم وكسب ثقتكم.

ورغم التوقعات بأن العام ٢٠١١ سيكون عاماً صعباً آخر، إلا أننا سنستمر في التعامل بكل حنكة وأمانة مع كافة المستجدات، مستعدين في ذلك إلى خبرة وعراقة وتاريخ طويل من العمل في بيئة تعج بالتحويلات والتغيرات المستمرة.

وأخيراً، أتقدم بالشكر للبنك المركزي لإعتماده للإجراءات التي اتخذها وطريقة التعامل مع الجهاز المصرفي الأردني خلال العام الماضي، من أجل الحفاظ على سلامة ومثانة هذا القطاع.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى كافة مساهمينا الكرام، وعملائنا المخلصين على تفهمهم الدائمة بمؤسسة البنك العربي. وأتقدم بخالص التقدير والعرفان إلى كافة موظفينا لما يبذلونه من جهد صادق وعمل دؤوب لرفع اسم البنك العربي، مؤكدين للجميع حرصنا الدائم على الاستمرار في تحقيق أفضل النتائج والإنجازات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة البدء في بحث الأمور المدرجة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وفقاً لتسلسل ورودها، وكما يلي :-

البند الأول: قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادية الثمانية.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من الدكتور غيث مسمار / كاتب الجلسة قراءة وقائع الاجتماع السابق .

قرأ كاتب الجلسة وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية الثمانية المنعقدة في فندق الأردن انتركونتيننتال - القاعة الرئيسية / عمان في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ١٠ ربيع الثاني ١٤٣١ هجرية الموافق ٢٦ آذار - مارس ٢٠١٠ ميلادية.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة وسأل اذا كان هناك أية ملاحظات على المحضر السابق.

الدكتور نبيل خير الله وهو ممثل لمجموعة من المساهمين اللبنانيين قال: أشكر ادارة البنك على الجهود المبذولة وأشار إلى أنه قد استمعنا إلى محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقد في السنة الماضية والذي تناول البيانات المالية للبنك لعام ٢٠٠٩ ونحن الآن بهذا الاجتماع سوف نناقش البيانات المالية للبنك لعام ٢٠١٠ والسؤال هو: هل بالإمكان أن لا يتم قراءة كامل محضر الاجتماع للسنة الماضية وأن يتم الاكتفاء بتدوين القرارات المتخذة وذلك ضمن متن التقرير السنوي للبنك للسنة اللاحقة ؟.

السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة قال: أحيل الإجابة إلى عطوفة مراقب عام الشركات.



أجاب عطوفة مراقب عام الشركات بما يلي :-

إن هناك متطلبات قانونية يجب أن تتوافق مع أحكام قانون الشركات الأردني ومن ضمنها أن يتم تلاوة محضر الاجتماع بجلسة الاجتماع وأنه سيتم أخذ الملاحظة مستقبلاً بعين الاعتبار عند إجراء التعديلات على قانون الشركات الجديد.

تم الانتقال الى البند الثاني من جدول الأعمال.

اقترح أحد المساهمين ضم البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و وافقت الهيئة العامة على ضم البنود ومناقشتها جميعها دفعة واحدة نظراً لتعلقها ببعضها البعض.

تلى السيد كريم النابلسي تقرير السادة ديلويت أند توش - الشرق الأوسط عن السنة المالية ٢٠١٠ وهو موضوع البند ثالثاً من جدول الأعمال.

شكره رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة وأوعز بفتح باب النقاش للبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ .

■ المساهم السيد ميخائيل حجازين :-

بدأ حديثه بكلمة "صباح الخير وكل عام وأنتم بخير"، وأبدى شكواه من انخفاض سعر السهم في البورصة.

■ وفي استفسار للمساهم السيد احمد علي حياصات قائلاً:-

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي على الجهود الكبيرة التي يبذلونها من اجل مصلحة البنك، وبعد ذلك أشار إلى تعرض البنك لديون كل من مجموعتي سعد والقصبي ومجموعة دبي العالمية ومستفسراً فيما إذا كان هناك مؤشرات أو دلائل إيجابية حول إمكانية أخذ البنك لحقوقه.

السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة أحال الإجابة إلى السيد المدير العام التنفيذي.

أجاب السيد المدير العام التنفيذي بما يلي :-

- إن عدد من تعرضوا لديون مجموعتي سعد والقصبي يزيد عن ١٠٠ بنك سواء بالمنطقة أو خارجها وأن المشكلة ناتجة عن خلاف ما بين مجموعة سعد ومجموعة القصبي وأنه لغاية الآن لا يوجد حلول رغم تدخل جهات عليا في المملكة العربية السعودية.

٢٠١١



- ما زلنا نبحث عن الحلول، وقد أخذ البنك مخصصات بنسبة ١٠٠% لمجموعة القصيري، ونسبة ٢٥% لمجموعة سعد بسبب وجود فرصة أفضل لاسترجاع جزء من الأموال.
- كما أضاف بأنه وخلال عام ٢٠١١ سيتم زيادة مخصصات مجموعة سعد إلى مستوى معين ترتاح إليه وبحدود ٧٥%.
- فيما يتعلق بديون مجموعة دبي العالمية، فقد أشار إلى أنه تم إقرار جدولة الديون لمجموعة دبي العالمية تحت إشراف السلطات الإماراتية وأضاف بأن البنك العربي هو من ضمن البنوك التي أقرت الجدولة علماً بأن مدة الجدولة تبلغ ٥ سنوات حيث سنتمكن من استرداد كامل أموال البنك أو جزء منها.

هنا أشار أحد المساهمين إلى أن عدداً كبيراً من مساهمي البنك يحتفظون بأسهمهم ولا ينوون المتاجرة بها، وقد اقترح على مجلس الإدارة ما يلي :-

- كخطوة أولى أن يتم منح أسهم مجانية بنسبة ١ سهم لكل ٣ أسهم خلال فترة قريبة.
- وبعد ذلك بفترة متوسطة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات أن يتم توزيع ١/٢ سهم مجاني.
- ويقول بأن ذلك سيؤدي إلى أن يبقى سعر السهم ثابتاً ومتوازناً دون أن يؤدي إلى انخفاضه.

■ الأستاذ عبد الله القحطاني - ممثل وزارة مالية المملكة العربية السعودية قال :

أشكر السيد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام على جهودهم المبذولة والتي أدت إلى تحقيق نتائج طيبة لدى البنك.

كما وأشكر البنك على حسن الاستقبال والحنو التي تم استقباله بها، وقد قدم ثلاثة استفسارات وهي :-

١. ما هي التوقعات لنتائج البنك لعام ٢٠١١ مقارنة مع عام ٢٠١٠؟
٢. الاستفسار حول شركة العربي كابيتال المحدودة / الإمارات العربية المتحدة وهل تم دراسة جدوى الاستثمار بها عند اتخاذ قرار الاستثمار، وهل يتم متابعة أعمال الشركة، وهل تم الاستعانة بشركة استشارية لدراسة أعمال الشركة، وهل تم التوصل إلى الأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج غير المرضية، وهل تم التوصل إلى توصيات لمعالجة أوضاع الشركة؟
٣. ما هو توجه البنك في المرحلة القادمة حول استثماره في مصرف الوحدة، وهل هناك توجه لزيادة المساهمة؟





أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة: بأنه وللأسف بأن الظروف التي فوجئنا فيها لا تمكننا من التوقع لحدوث شيء، فكما تعلمون فقد حصلت أزمات / ثورات في كل من تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن ولا يعلم أحد إلى أين ستمتد هذه الأزمات وما هي حدود تأثيرها وما يحصل في تلك المناطق لا علاقة له بالاقتصاد وأن ما يحدث هناك هو شيء غير متوقع وأن مثل هذه الأجواء تجعل المستثمرين خائفين وتؤدي إلى تقليص التوسع في أعمال التجارة كما تؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة.

كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأنه على العموم فإن عام ٢٠١١ سيكون عاماً صعباً ولولا ما حصل من أزمات وثورات فقد كانت تقديراتنا تشير إلى تحقيق نمو نسبته تتراوح ما بين ٣٠% - ٣٥% مقارنة بعام ٢٠١٠.

كما طلب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة من السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي التحدث حول الموضوع بتفاصيل أكثر .

السيد نعمة صباغ قال بأن البنك أخذ مخصصات كبيرة خلال عام ٢٠١٠ وبأنه لدى البنك محفظة ديون غير عاملة وأنه كان لا بد من تنظيف تلك المحفظة وأن القرار كان تنظيفها دون تأجيل، كما أضاف بأنه سيتم اقتطاع مخصصات خلال عام ٢٠١١ ولكن بمبالغ أقل مما تم اقتطاعه خلال عام ٢٠١٠، وأضاف بأن اقتطاع المخصصات يخفض من الأرباح إلا أنه ورغم كل ذلك فإن اقتطاع المخصصات يعتبر شيئاً صحيحاً، كما أضاف بأن البنك يعمل حالياً على التركيز على الأرباح التشغيلية والتي كانت خلال عام ٢٠١٠ ثابتة رغم الظروف الصعبة، إلا أنه وفيما يتعلق بعام ٢٠١١ فإن ما حصل من مفاجآت سيكون له تأثيراً على البنك، كما وأن البنك سيعمل على تفعيل أعماله ضمن أسس نمو سليمة ومنقاة.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة/رئيس الجلسة من السيد سامر التميمي/نائب رئيس تنفيذي - مدير إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات تقديم إيضاح حول شركة العربي كابيتال، وقد أجاب السيد سامر التميمي بأن البنك العربي ركز على أعمال الاستثمار البنكي Investment Banking خلال عام ٢٠٠٥ وفي هذه الفترة تأسس مركز مالي عالمي في دبي وقد توجه إلى هناك حوالي ٤٨ بنكاً بهدف الاستثمار البنكي وقد قرر البنك العربي في حينه أن يتوسع بهذا المجال في منطقة الخليج وكان هناك عدة خيارات منها تأسيس شركة تابعة أو شراء شركة موجودة، وكان القرار في حينه أن يقوم البنك بالاستحواذ على شركة قائمة وهي (شركة العربي كابيتال المحدودة).

وزيادة في التوضيح استكمل السيد نعمة صباغ الإجابة قائلاً بأن شركة العربي كابيتال مرت بظروف صعبة وقد اتخذ البنك العربي بنهاية عام ٢٠١٠ قراراً بتصفية (إلغاء) الشركة وبأنه من المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الشهرين القادمين، كما أضاف السيد صباغ بأن البنك العربي سيركز في المرحلة القادمة على العمل الأساسي له وهي أعمال Commercial Banking وهو أساس العمل الذي مارسه البنك خلال ٨٠ عاماً، كما أضاف السيد صباغ بأن لدى البنك العربي ذراعاً استثمارياً حالياً في الأردن وهي (شركة مجموعة العربي للاستثمار ذ.م.م) وهي شركة ناجحة وتحقق أرباحاً.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة فيما يتعلق بتوجهات البنك العربي حول مصرف الوحدة في ظل الظروف الحالية حيث أشار إلى أن البنك العربي كان متواجداً في ليبيا إلى حين فترة أواخر الستينيات والتي تم خلالها تأمين فروع البنك العربي وقد عدنا للعمل إلى ليبيا بعد أن أعادت ليبيا سياسة الانفتاح وطلب إلينا العودة هناك، كما أضاف بأن استثمارنا في المصرف بلغ نسبته ١٩% ومع وجود خيار الاستحواذ بنسبة ٣٢% للوصول إلى نسبة ٥١% خلال فترة ٣-٥ سنوات من تاريخ الاستحواذ الذي تم في بداية عام ٢٠٠٨، وقد اشترطنا عند عملية الاستحواذ تمكيننا من إدارة البنك من خلال السيطرة على كل من الإدارة التنفيذية من خلال تعيين المدير العام من طرف البنك العربي بالإضافة إلى أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة من جانب البنك العربي، وكان الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على سمعة ومكانة البنك العربي، كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة بأن أداء مصرف الوحدة كان جيداً وكان يحقق ويوزع أرباحاً على المساهمين وقد شاركنا خلال عام ٢٠١٠ بزيادة رأس المال من ١٠٨ مليون دينار ليبي إلى ٤٣٢ مليون دينار ليبي، إن الأوضاع الحالية في ليبيا تقتضي منا حالياً تجميد كل الأمور المتعلقة بزيادة مساهمتنا.

وقد أكد السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأنه لا يوجد هناك أضراراً مادية بمصرف الوحدة حيث لا يوجد هناك فروع أحرقت أو سرقت، كما أضاف بأننا على اطلاع على الأوضاع المالية للمصرف منذ بدء الأزمة / الثورة في ليبيا وقد اضطررنا لإعادة الموظفين المنتدبين إلى ليبيا للعودة إلى الأردن حفاظاً على سلامتهم، كما أكد السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مجلس إدارة مصرف الوحدة يقوم بمتابعة الأمور في ليبيا ومؤكد بأن الظروف الحالية لا تسمح للبنك العربي بزيادة استثماراته في ليبيا إلى حين استقرار الأوضاع هناك.

وفي سؤال للمساهم زعل عوده عواد سرحان حيث بدأ حديثه بتقديم الشكر الجزيل لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك كما أكد على الظروف الحالية التي يمر بها العالم ومبدئياً اطمئنانه الكامل على قدرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك على إدارة البنك بأحسن كفاءة ضمن هذه الظروف الصعبة نظراً للحكمة والكفاءة العالية التي يتمتعون بها.



كما أضاف السيد زعل أيضاً بأن البنك يعمل في العديد من الدول والتي لديها متغيرات لا نعرفها وكما هو معروف فإن رأس المال جبان، وعليه فإنه يطلب من إدارة البنك انتهاز سياسة التحفظ في العمل في منطقة الشرق الأوسط والخليج بالإضافة إلى طلبه أيضاً أن يقوم البنك بشراء أسهم خزينة، كما أضاف بأنه يأمل أن يعود المناخ المناسب للاستثمار في كل من تونس ومصر وليبيا بعد هدوء الأوضاع في تلك المناطق، إلا أنه يطالب بضرورة الإبقاء على سياسة التحفظ في هذه المرحلة، كما طالب أيضاً أن يتم إنشاء صندوق سيادي تساهم فيه البنوك والشركات بهدف الاستثمار في الأسواق المالية.

شكره السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة على الاقتراح وبخاصة فيما يتعلق بالاستمرار بإتباع سياسة التحفظ، كما أشار إلى أن البنك ومنذ بداية تأسيسه ينتهج سياسة التحفظ بهدف المحافظة على أموال المودعين وأموال المساهمين، ويؤكد السيد الرئيس بأن البنك يركز على هذه السياسة أكثر من سياسة زيادة الأرباح.

كما أكد السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأن البنك سيكون أكثر حرصاً وأكثر تحفظاً في ظل هذه الظروف، وفيما يتعلق بسعر السهم حيث أشار السيد الرئيس بأن من يريد أن يعرف القيمة الحقيقية للسهم فإن عليه أن يقوم بتحليل ميزانية البنك، وفيما يتعلق بإنشاء صندوق سيادي فقد أجاب السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة سيقوم بدراسة الموضوع.

المساهم السيد سعيد حمام بدأ حديثه بانتقاد من يبرر المشاكل والصعوبات التي تمر بها المؤسسات والبنوك على الأزمة المالية، كما أضاف بأن مجموع المخصصات التي اقتطعها البنك العربي ش.م.ع خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بلغت ٢٢٥ مليون دينار عام ٢٠١٠ و ٨٥ مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبأن مجموعهما يبلغ ٣٠٥ مليون دينار وهو يستفسر عن حجم الديون غير العاملة بالإضافة إلى المخصصات المقتطعة.

السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة طلب من السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي الإجابة.

أجاب السيد صباغ قائلاً: بأن حجم ديون مجموعة سعد والقصبي بلغ ٦٥٠ مليون دولار وحجم ديون مجموعة دبي العالمية بلغ ١٠٠ مليون دولار، كما أضاف بأن المخصصات لمجموعتي سعد والقصبي تتراوح ما بين ١٠٠% إلى ٢٥% وهي بالمتوسط تبلغ ٦٠% وأن البنك سيعمل على زيادة المخصصات للمجموعة لتصل إلى ما يزيد عن ٧٥%.

كما استفسر المساهم سعيد حمام حول إمكانية توزيع رصيد علاوة الإصدار البالغة ٨٦٠ مليون دينار نقداً على المساهمين وذلك نظراً لكون أن هذا المبلغ قد دفع من قبل المساهمين.

وطالب المساهم السيد سعيد حمام بأن لا تقل نسبة توزيع الأرباح عن ٦٠% من القيمة الاسمية للسهم وأضاف السيد حمام بأن الأزمة المالية ليست السبب في تراجع الأرباح وإنما السبب هو منح التسهيلات والتي تطلبت فيما بعد اقتطاع مخصصات لها وقد كان رصيد المخصصات المقنطرة يزيد عن الأرباح الموزعة.

شكر المساهم كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم المبذولة وطالب أن يتم تخصيص مكافآت لمدرء الفروع وليس لكبار موظفي الإدارة العليا.

أجاب السيد صبيح المصري / نائب رئيس مجلس الإدارة بأنه سيتم دراسة الموضوع من قبل مجلس الإدارة.

وفي مداخلة للسيد كريم النابلسي / مندوب مدققي الحسابات السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) قائلاً بأن الديون غير العاملة قد تم الإفصاح عنها في الصفحة رقم (٢٣٠) من التقرير السنوي حيث ورد بأن النسبة بلغت ٦,٨% مقارنة بـ ٧,٦% عام ٢٠٠٩، كما بلغت نسبة التغطية ٧٥% (٤٣,٦% عام ٢٠٠٩).

كما أن رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية في الأردن والخارج قد وردت بالصفحة رقم (٢٧٨) والبالغة ١٨,٤ مليون دينار (مقارنة بـ ١٤,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٩).

أضاف السيد غسان ترزي / المدير المالي قائلاً: بأن حجم الديون غير العاملة بلغ ١,٧ مليار دولار وتشكل ما نسبته ٧,٢% (٧,٢% عام ٢٠٠٩) وأن هناك مخصصات لتلك الديون بمقدار ١,٢٣ مليار دولار بالإضافة إلى الضمانات، وتبلغ نسبة التغطية حوالي ٧٦,٤% (حوالي ٥٧,١% عام ٢٠٠٩).

كما أضاف السيد ترزي بأنه سيتم اقتطاع مخصصات إضافية خلال عام ٢٠١١ وأن نسبة التغطية الحالية البالغة ٧٦,٤% تعتبر نسبة جيدة وهي تبلغ لدى البنوك العالمية حوالي ٥٠%.

أجاب السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي بأن حجم التسهيلات غير العاملة للبنك البالغة ١.٧١ مليار دولار ناتجة عن تراكم الديون غير العاملة نظراً لأن البنك لا يقوم بشطب الديون وإنما تكون الديون متراكمة ومنذ أكثر من ٢٠ عاماً، كما أضاف بأن نسبة التغطية للديون غير العاملة تتجاوز نسبة ٧٠% وهي نسبة جيدة، كما أضاف السيد صباغ بأنه في حالة استثناء الديون غير العاملة لكل من مجموعة سعد والقصبي فإن نسبة التغطية تتجاوز الـ ٩٠% دون أخذ الضمانات وعليه وكما يتضح فإن وضع المحفظة يعتبر جيداً.

استفسر المساهم فتحي خليل حول الخسائر المتراكمة لبنك أوروبا العربي والتي يبلغ مجموعها ٢٠١ مليون يورو وهي تشكل ما نسبته ٤٠% من حجم رأس المال المدفوع، كما أشار إلى أن خسارة البنك خلال عام ٢٠١٠ بلغت ٩٥,٩ مليون يورو مقارنة بـ ٣٨,٧ مليون يورو عام ٢٠٠٩.

أحال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الإجابة إلى السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي للإجابة على استفسار المساهم.

أجاب السيد صباغ بأن البنك يمر بمرحلة صعبة وقد أخذت إدارة البنك الانجليزية عام ٢٠٠٧ قرارات كلفت البنك خسائر كبيرة وقد تم تغيير إدارة البنك وحالياً يتم إعادة ترتيب أموره بشكل جيد وخلال فترة شهرين إلى ثلاثة شهور سيتولى إدارة البنك مصرفي أردني.

هنا أضاف السيد صبيح المصري بأن تأثر منطقة أوروبا بالأزمة المالية ساهم أيضاً في زيادة سوء الأوضاع المالية للبنك.

المساهم الدكتور عبد الله المالكي بدأ حديثه بتأثر المؤسسات المالية وغيرها بتأثيرات الأزمة المالية، كما قال بأن البنك العربي يعتبر مؤسسة عملاقة وله صبغة وطبيعة عربية راسخة وقوية، وأن جميع المساهمين يأملون برفع سعر سهم البنك وذلك انطلاقاً من مسيرته التاريخية في هذا المجال، وأضاف بأن ما حصل لسهم البنك هو انخفاض سعر السهم بالإضافة إلى تراجع أرباحه.

وأضاف د. المالكي بأن انخفاض سعر السهم لا يبرأ إدارة البنك من تبريرها بأن السعر يتحدد في ضوء العرض والطلب وفيما يتعلق بالأرباح الموزعة فقد كنا نأمل بأن يتم تعويض انخفاض سعر السهم بتحسين قيمة الأرباح الموزعة وهو يرى بأن سياسة التوزيع لم تكن مفيدة للمساهم.



ويرى د. المالكي بأن الأرباح القابلة للتوزيع للسهم الواحد تزيد عن ٣,٥ دينار وذلك في حالة إضافة كل من الاحتياطي العام والاختياري وعلاوة الإصدار، وأضاف بأن سياسة التحفظ تعتبر سياسة جيدة إلا أن سياسة التحفظ يجب أن يكون لها حدود، كما يجب أن يكون هناك تحفظاً أيضاً في منح التسهيلات وأن يعمل البنك على زيادة مخصصات الديون غير العاملة.

هذا وقد أضاف د. المالكي بأنه لا يمكن الاستمرار باعتبار الأزمة المالية مبرراً للتراجع في الأرباح وبأنه ينبغي على الإدارة أن تتميز بقدرتها على إدارة الأزمات وأن تتعايش مع تلك الأزمات بمعايير جديدة تتناسب معها.

أحال السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الإجابة إلى السيد نعمة صباغ / المدير العام التنفيذي.

أجاب السيد صباغ قائلاً: بأن الملاحظات الواردة من د. المالكي تعتبر هامة كما أضاف بأن مناطق تواجد البنك العربي تعاني من أزمات سواء كانت في أوروبا أو في آسيا أو في إفريقيا، وأضاف بأن البنك يعمل على اخذ المخصصات اللازمة لتغطية الديون غير العاملة كما يعمل أيضاً على تنمية الأرباح التشغيلية للبنك على أسس سليمة ومستدامة ومنتجة سياسة وأسس التحفظ اللازمة.

كما أضاف السيد المدير العام التنفيذي بأن أول شهر ونصف من عام ٢٠١١ كان مشجعاً للنمو إلا أنه وبعد ذلك بدأت الأزمات تعصف بالمنطقة إلا أنه ورغم ذلك فإن نتائجنا في الربع الأول ستكون إيجابية.

علق د. المالكي طالباً توضيح أسباب انخفاض نسبة الأرباح الموزعة.

السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة قال بأن ذلك يعود إلى قيام البنك بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين، كما أن متطلبات البنوك المركزية حول كفاية رأس المال أصبحت شديدة على البنوك خصوصاً متطلبات بازل ٣ حيث أصبحت البنوك المركزية تقرر مدى كفاية رأس المال أو متطلبات رأس مال لكل بنك على حدة وذلك وفقاً لامتيازات تطبيقها لكل بنك فرادياً ولم يعد هنالك أية معايير ثابتة تطبق على البنوك بشكل عام.

كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة بأنه لو قام البنك بتوزيع كامل الأرباح فإن ذلك سيؤدي إلى شلل بحركة البنك ونموه وأن ما يقوم به البنك من الاحتفاظ بالأرباح لديه من شأنه أن يؤدي إلى دعم البنك في المستقبل وتمكينه من تنفيذ خطته في النمو والتوسع.

بعد الانتهاء من النقاش تكون بذلك الهيئة العامة العادية وافقت بالاجماع على ما يلي :

- البند الثاني: تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠١٠ وخطة عمل الشركة للسنة التالية والمصادقة عليهما.

- البند الثالث: تقرير مدقي حسابات البنك عن السنة المالية ٢٠١٠ .

- البند الرابع: حسابات وميزانية البنك للسنة المالية ٢٠١٠ والمصادقة عليها، كما وافقت الهيئة العامة بأغلبية الحضور على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع الأرباح على المساهمين بمبلغ ٢٠٠ فلساً للسهم الواحد أي بنسبة ٢٠% من القيمة الاسمية للسهم البالغة دينار أردني واحد.

- البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠١٠ ، وافقت الهيئة العامة بالاجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠١٠ .

البند السادس: انتخاب مدقي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١١ وتحديد أتعابهم :-

قال السيد الرئيس هل لديكم مرشحين لتدقيق حسابات البنك لعام ٢٠١١ ، وافق الجميع على ترشيح السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١١ ، وبذلك أعلن مراقب عام الشركات انتخابهم كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١١ وفوضت الهيئة العامة مجلس الادارة بتحديد أتعابهم .

البند السابع: موافقة الهيئة العامة على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ والقاضي بتجديد تعيين السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي في لبنان لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/١/١ استناداً لأحكام المادة (١٨٩) المعطوفة على المادة (١٨٦) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧ والقاضي بتجديد تعيين السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) لمهام مراقبة حسابات فروع البنك العربي في لبنان لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/١/١ استناداً لأحكام المادة (١٨٩) المعطوفة على المادة (١٨٦) من قانون النقد والتسليف اللبناني.

٢٠١١

ولما لم يكن هنالك أموراً أخرى ترغب الهيئة العامة في بحثها فإن الهيئة العامة تكون بذلك قد وافقت على جميع الأمور المعروضة عليها ورائعت جلستها في الساعة الحادية عشر والنصف من ظهيرة اليوم المذكور.

محمد عبد الحميد* عبد المجيد شومان
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

الدكتور بسام التلهوني
مراقب عام الشركات

المحامي د. محمد غيث مسمار
كاتب الجلسة

